الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الى السيد رئيس الحكومة
من نائب الشعب احمد سعيداني
ع/ط السيد رئيس مجلس نواب الشعب

26 ديسمبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

باردو في 25 ديسمبر 2023
عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة تسليم المتظلمين وصلا في العرائض التي يودعونها بالمصالح الادارية واحداث لجنة مظالم للنظر فيها وعدم احالتها الى الجهات المشتكى بها

سيدي،
لا يخفى عليكم ان الفصل 7 من الامر عدد 982 لسنة 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها نص على انه "يخول لكل شخص يتقدم إلى إحدى المصالح الراجعة للدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو المنشآت العمومية بتصريح أو ملف أو مطلب للحصول على خدمة إدارية، الحق في تسلم وصل في الغرض...".
خلافا لتلك الاحكام الواضحة، ترفض بعض المصالح الادارية مد المتظلمين بوصل تسلم في العرائض التي يتقدمون بها.
كما نلفت نظركم الى ان احالة عرائض المتظلمين الى الجهات المشتكى بها جعل اصحابها محل تنكيل من قبل تلك الجهات دون حسيب او رقيب.
في هذا الاطار، لماذا لم تبادروا باصدار منشور في كيفية تطبيق احكام الامر المشار اليه اعلاه من قبل هياكل ومؤسسات الدولة التي كان من المفروض ان تحرص على احترام القوانين والنصوص الترتيبية وليس الدوس عليها وتجاهلها كما نلاحظه اليوم بكل مرارة؟ ولماذا لم تاذنوا لها بعدم احالة عرائض المتظلمين الى الجهات المشتكى بها حتى لا يتم التنكيل بهم والانتقام منهم ولم تحدثوا لجنة مظالم لكي تتعهد بالنظر فيها الى حين احداث ديوان المظالم الذي وجب ان يعوض الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية والموفق الاداري مع منحه سلطات واسعة لكي يحد من القهر والظلم وينصف ضحايا الفساد والتعسف ويجبر ضررهم ويحيل ملفات الفاسدين الى النيابة العمومية؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.